الأنباء
الاربعاء 17 يونيو 2015

الأسد وديمستورا يتفقان على متابعة التشاور لإيجاد حل سياسي للأزمة

«داعش» يتلقى الضربة الكبرى في سورية بعد خسارة تل أبيض

المقاتلون الاكراد يسيطرون على مدينة تل ابيض بالكامل بعد طرد آخر الجهاديين

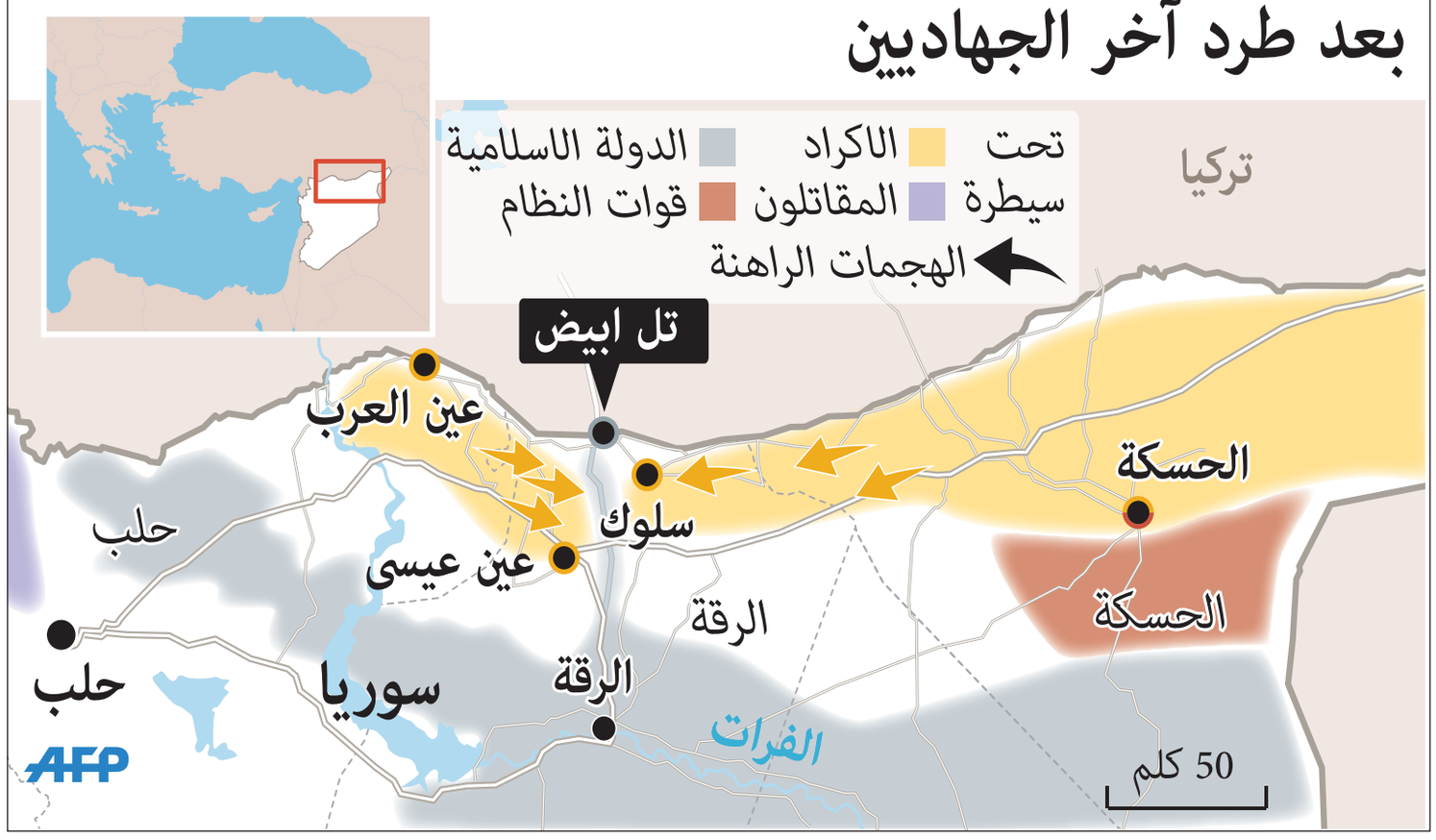

عواصم ـ وكالات: تلقى تنظيم الدولة الاسلامية «داعش» الضربة الاكبر منذ تصاعد نفوذه في سورية وذلك بعد سيطرة المقاتلين الاكراد على مدينة تل ابيض الاستراتيجية على الحدود مع تركيا والتي تشكل طريق امداد حيوية للجهاديين.

وتمكن المقاتلون الاكراد ومقاتلو المعارضة السورية بعد خمسة ايام من الهجوم المدعوم بغارات التحالف الدولي الذي تقوده واشنطن، من السيطرة فجر أمس بشكل كامل على مدينة تل ابيض في محافظة الرقة، معقل تنظيم الدولة الاسلامية في شمال سورية، بعد اشتباكات عنيفة ضد الجهاديين، تسببت بفرار الآلاف من السكان.

وبذلك، يخسر التنظيم الجهادي واحدة من ابرز طرق امداده. ولم يعد يسيطر الا على معبر جرابلس الحدودي مع تركيا في محافظة حلب، وان كانت عمليات نقل الاسلحة والمقاتلين تتم عن طريق التهريب لا عن طريق المعابر المقفلة من الجانب التركي رسميا.

وقال مدير المرصد السوري لحقوق الانسان رامي عبدالرحمن لوكالة فرانس برس «سيطرت وحدات حماية الشعب الكردية ومقاتلو الفصائل على مدينة تل ابيض بالكامل، بعد طرد آخر عناصر تنظيم الدولة الاسلامية منها»، مضيفا انه أمس «لم تطلق رصاصة واحدة في تل ابيض».

وأوضح القيادي الكردي احمد سايكسو لوكالة فرانس برس ان «مقاتلي التنظيم انسحبوا دون قتال يذكر.. كان انتصارا سهلا».

ورفع المقاتلون الاكراد ومقاتلو المعارضة اعلامهم داخل المدينة.

وقال شرفان درويش، الناطق الرسمي باسم قوات «بركان الفرات» المعارضة التي تقاتل الى جانب الوحدات الكردية، لوكالة فرانس برس في اتصال هاتفي «نستمر في تمشيط المدينة لتهيئة عودة الاهالي»، لافتا الى «وجود الغام وسيارات مفخخة وجثث مرمية على الارض».

واعتبر المحلل ايمن جواد التميمي من منتدى الشرق الاوسط للأبحاث ان سقوط المدينة في ايدي الاكراد يعد «الخسارة الاكبر حتى الآن لتنظيم الدولة الاسلامية في سورية».

وأوضح ان تل ابيض تعد «طريقا رئيسيا لنقل المقاتلين والاسلحة والسلع من تركيا الى الاراضي الخاضعة لسيطرة التنظيم».

وتشكل تل ابيض طريق امداد رئيسي للتنظيم الى مدينة الرقة الواقعة على بعد 86 كيلومترا.

ويسيطر التنظيم على كامل محافظة الرقة منذ نحو سنة، لكنه خسر في الاشهر الاخيرة اكثر من خمسين قرية وبلدة في الريف الشمالي لصالح الاكراد.

وقال عبدالرحمن ان هذه الخسارة تعد «الانهيار الاكبر للتنظيم منذ اعلانه دولة الخلافة في شهر يونيو 2014».

وبحسب عبدالرحمن، «بات على الجهاديين في دير الزور ومحافظة الرقة اجتياز مئات الكيلومترات للوصول الى الحدود التركية عبر حلب»، بعد ان بات الاكراد يسيطرون «على شريط حدودي بطول 400 كيلومتر يمتد من ريف حلب الشمالي الشرقي (عين العرب) وصولا الى الحدود العراقية».

ويثير تقدم الاكراد في الجانب السوري من الحدود مخاوف تركيا التي تصنف وحدات حماية الشعب الكردية «ارهابية». وتخشى انقرة ان يبادر اكراد سورية على غرار اكراد العراق، الى تأسيس اقليم مستقل على طول الحدود التركية، يوحد مناطق عفرين وكوباني والجزيرة، وهو ما يطلق عليه الاكراد تسمية روجافا.

في سياق آخر اتفق الرئيس السوري بشار الاسد ومبعوث الامم المتحدة الى سورية ستافان ديمستورا على متابعة التشاور لايجاد حل سياسي «ناجع» للنزاع السوري المستمر منذ اكثر من اربعة اعوام، بحسب وكالة الانباء الرسمية (سانا).

وذكرت الوكالة ان الاسد التقى ديمستورا صباح أمس «وتم الاتفاق في نهاية اللقاء على متابعة التشاور من اجل ايجاد حل سياسي ناجع للازمة في سورية واعادة الامن والاستقرار الى ربوع سورية».

وذكرت الوكالة أن ديمستورا أطلع الاسد «على نتائج مشاوراته في جنيف مع سوريين يمثلون اطيافا مختلفة من المجتمع السوري».

كما تطرق اللقاء بين الاسد والموفد الدولي، بحسب سانا، الى القصف الذي تعرضت له الاحياء الموالية للنظام في مدينة حلب من قبل فصائل معارضة واسفرت عن مقتل 34 شخصا وجرح 190 اخرين.

واعتبر الاسد، بحسب ما نقلت الوكالة، «ان التزام الصمت حيال الجرائم التي يقوم بها الارهابيون من شأنه ان يشجعهم على الاستمرار في ارهابهم»، مضيفا «لا بد للعالم برمته من ان يعي الخطر الذي يشكله هذا الارهاب على امنه واستقراره وان يتخذ موقفا واضحا وجريئا ضد كل من يمول ويسلح ويسهل حركة الارهابيين». وكان ديمستورا دان في وقت سابق في بيان «الهجوم الخطير جدا على المدنيين من جانب قوات المعارضة المسلحة» في حلب، مؤكدا ان «هذا الهجوم لا يبرر بأي حال من الأحوال أي عملية انتقام قد تقوم بها الحكومة السورية على المناطق الآهلة باستعمالها القنابل البرميلية».

حوار المستقبل ـ حزب الله تناول رئاسة الجمهورية لأول مرة

سلام يلوّح بموقف من جلسات الحكومة والعونيون يتشددون ومصادر 8 آذار لا تستبعد تعطيل الحكومة حتى بعد رمضان

بيروت ـ عمر حبنجر

رئيس مجلس الوزراء تمام سلام مستقبلا في السرايا وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية محمد فنيش ووزير الخارجية جبران باسيل (محمود الطويل)

سرع الرئيس تمام سلام من اتصالاته تجنبا لإطالة أزمة تعطيل جلسات الحكومة، وهو تلقى اتصالا من الرئيس سعد الحريري الذي حثه على معالجة الوضع «بالتي هي احسن»، كما استقبل وزير الخارجية جبران باسيل ووزير شؤون مجلس النواب محمد فنيش يوم الاثنين الماضي لهذه الغاية، وبناء لرغبة التيار الوطني الحر الذي اراد ان يظهر ان حزب الله متضامن معه في الملف الحكومي ايضا.

وابلغ سلام الوزراء الذين التقاهم امس انه يراعي الامور في هذه المرحلة، لكنه لابد من ان يتخذ موقفا في النهاية، وبين الوزراء الذين التقاهم وزير الداخلية نهاد المشنوق ووزيري الاعلام والاتصالات رمزي جريج وبطرس حرب، وتابع امس لقاءاته الوزارية تمهيدا لبت موضوع دعوة مجلس الوزراء الى الاجتماع الخميس التالي، وكان بين من التقاهم وزير الدفاع سمير مقبل المصرّ على الاجماع في اي طرح يتناول قائدا جديدا للجيش.

لكن مصادر 8 آذار ليست متفائلة الى هذا الحد من احتمالات التفاهم، وهي رجحت لـ «الأنباء» ان تستمر «عطلة» الحكومة الى ما بعد شهر رمضان في ضوء التعقيدات الاقليمية المتزايدة، بينما بدا وزير العدل اشرف ريفي الذي زار النائب وليد جنبلاط يوم الاثنين الماضي مستنكرا حادثة قلب لوزة ومعزيا بضحاياها اكثر تفاؤلا بقرب استئناف جلسات مجلس الوزراء بين اسبوع او اثنين.

اما من الناحية العملية لم يطرأ اي تغيير على موقف التيار الوطني الحر وبالتالي حزب الله لجهة التمسك بطرح التعيينات العسكرية كبند اول في كل جلسة، وعليه تستمر دوامة التعطيل، تقطعها بين الحين والآخر برامج حوارية بين الاضداد لتنفيس الاحتقانات واحتواء التشنجات.

الوزير نبيل دو فريج قال ردا على سؤال ان المعروف عن الرئيس تمام سلام انه رجل صبور ويرى مصلحة البلد اين تكون، لكن عندما يبدو له ان هذه الاتصالات وصلت الى طريق مسدود فبرأيي انه سيدعو الى جلسة لمجلس الوزراء متجاوزا الامور لمصلحة مصالح الناس، لكن لا احد يستطيع ان يفرض على رئيس الحكومة بندا معينا على جدول اعمال مجلس الوزراء، ناصحا وزير الخارجية جبران باسيل، كما يسافر الى كندا وغيرها، ان ينزل الى مجلس النواب ومجلس الوزراء، نافيا ان يكون تيار المستقبل قطع وعودا معينة للعماد ميشال عون، وقال دو فريج: بين العماد عون والوزير باسيل وبين الرئيس سعد الحريري انا اصدق الرئيس الحريري، وبالتالي لا اظن ان هناك وعودا بأسماء محددة.

اما وزير الدفاع سمير مقبل فقد اكد من السراي ان اعصاب رئيس الحكومة قوية للغاية، وهو يقوم بالاتصالات لايجاد مخارج للوضع الحكومي، لافتا الى ان البلد يحتاج الى قرارات مجلس الوزراء لأن مصير الاقتصاد على المحك.

الوزير محمد فنيش اكد من جهته ان ملامح التسوية لعودة مجلس الوزراء الى الانعقاد لم تنضج بعد.

واشار الى الاتفاق على عدم اتخاذ اجراءات من شأنها ان تدفع بعض مكونات الحكومة الى موقع تصادمي مع المكونات الاخرى، بحيث اذا كانت الحكومة غير قادرة على البت بموضوع التعيينات العسكرية فليس من الضرورة الدفع الى صدام حكومي من خلال اجراءات او قرارات معينة.

واللافت هنا انه في الوقت الذي كان الحوار قائما بين تيار المستقبل وحزب الله، كانت التصريحات المتبادلة بين القيادات الدينية في حزب الله وبين وزراء ونواب تيار المستقبل تزداد سخونة، وتتخللها مفردات وتعابير توحي بالاملاء والتهديد، خصوصا من جانب الحزب الذي بدا وكأنه تعب من الحوار الهادئ مع المستقبل وعاد الى القناعة بان المدفع اصدق انباء من الكتب.

لكن رغم خطاب الشيخ نعيم قاسم الذي يخير 14 آذار بين انتخاب العماد ميشال عون للرئاسة او الفراغ الدائم وتلويحات الشيخ نبيل قاووق، استؤنف الحوار بين الطرفين في جولته الثالثة عشرة بناء لالحاح الرئيس نبيه بري الذي يرى في هذا الحوار سدا في وجه الفتنة المذهبية الزاحفة من سورية.

وتابع المتحاورون مواضيع الخطط الامنية وايجاد المناخات الملائمة لعمل المؤسسات الدستورية، وتناول البحث الاوضاع في عرسال وموضوع رئاسة الجمهورية لأول مرة، ويقول النائب احمد فتفت ان المتحاورين تناولوا ايضا ضرورة حل مسألة مجلس الوزراء اولا ومجلس النواب اذا امكن، وقال ان سلام سيحسم امره.

مصادر المجتمعين عبرت عن ارتياحها للمناقشات التي لم يعكر صفوها سوى معاناة ثلاثة من المتحاورين من آلام الديسك في الظهر وهم: الوزير نهاد المشنوق، وزير المالية علي حسن خليل، والمعاون السياسي للسيد حسن نصرالله الحاج حسين خليل، وقد اتفقوا على الجولة الرابعة عشرة بعد اسبوعين.

في غضون ذلك، تواصلت التعازي في دار الطائفة الدرزية في بيروت بضحايا بلدة قلب لوزة السورية الدرزية على ايدي مجموعة من جبهة النصرة، وزار مفتي الجمهورية الشيخ عبداللطيف دريان دار الطائفة امس معزيا شيخ العقل نعيم حسن، ووجه دريان التحية للزعيم الوطني الكبير وليد جنبلاط.

في غضون ذلك، نعى الحزب السوري القومي الاجتماعي اثنين من عناصره هما فيصل جواد الاطرش ورشوان جاد الله مشرف اثناء قيامهما بالواجب القومي بالدفاع عن مطار الثعلة بحسب الحزب.

المفتي دريان في دار الطائفة الدرزية معزياً ومحيياً جنبلاط والحزب السوري القومي ينعى عنصرين سقطا في مطار «الثعلة»

انشطار سياسي داخل فريق 8 آذار وحراك تسووي لحزب الله باتجاه الرابية

بيروت ـ محمد حرفوش

يتركز الاهتمام السياسي حاليا على إنقاذ الحكومة من «براثن الشلل» التي يتهددها على خلفية موقف التيار الوطني الحر من التعيينات لجهة إصراره على البت بملف تعيين قائد للجيش قبل الولوج بالبحث في أي بند من بنود جدول أعمال مجلس الوزراء.

وفي المعلومات لا التحليل، ان هذا الإصرار أدى الى تباين وانشطار سياسي داخل فريق 8 آذار الذي يؤكد العديد من مكوناته، دعمه لمساعي الرئيس نبيه بري الساعي والنائب وليد جنبلاط للحيلولة دون اتجاه الأمور الى مزيد من التعطيل والاهتراء، لا سيما ان تعطيل السلطة التنفيذية وعمل الحكومة بعد الفراغ في الرئاسة والمجلس النيابي، واتجاه عون الى تحريك الشارع، من شأنه ان يشكل خطوة في المجهول، قد تجر إليه أمورا غير محمودة.

وثمة من يعتقد في هذا السياق، أن طروحات بري وعون لم تعد تتلاقى أو تتقاطع في أي نقطة أو ملف، ان في الرئاسة أو التشريع البرلماني أو في الحكومة، بما يجعل محاولات رأب الصدع من دون جدوى لكن هناك من يراهن على حراك قد يقوم به حزب الله تجاه الرابية في سبيل إعادة تماسك فريق 8 آذار وللوصول الى حياكة تسوية ما لمطالب عون، علما ان الحزب ورغم موقفه العلني والمنحاز الى جانب حليفه، لن يقدم على أي خطوة من شأنها سقوط الحكومة، كون وجودها يعينه في هذه المرحلة، اضافة الى كونه يدرك أن تأليف حكومة بديلة في الظروف الراهنة لن يكون متيسرا، بل هو أقرب الى الاستحالة.

مبادرة عون تتطلب تعديلاً دستورياً بوجود رئيس

بول مرقص لـ «الأنباء»: دعوة البرلمان لدورة استثنائية تتطلب توقيع رئيس الجمهورية

بيروت ـ زينة طبّارة

أكد الخبير الحقوقي والدستوري د.بول مرقص مجددا على الرأي القائل انه لا يجوز التشريع في ظل الشغور الرئاسي، معتبرا بالتالي وانطلاقا من مبدأ التوازي في الاستحقاقات الدستورية انه يجب انتخاب الرئيس اولا ومن ثم الانتقال الى التشريعات الضرورية العالقة، اذ ليس هناك من تشريع ضرورة يملي انعقاد المجلس خلافا لأحكام المادة 75 التي تغلب انتخاب الرئيس على مناقشة اي عمل آخر مهما كان ضروريا او عاجلا، موضحا بمعنى آخر: «نحن في فترة انتخابية تملي انعقاد المجلس النيابي حكما وحتى من دون دعوات من قبل الرئيس بري الذي يواظب على توجيه الدعوات، انطلاقا من حرصه على انتخاب رئيس».

وردا على حديث الرئيس نبيه بري عن دورة استثنائية للمجلس قال مرقص لـ «الأنباء» ان «المادة 32 من الدستور، تحدد انتهاء العقد العادي للمجلس النيابي في آخر يوم من شهر مايو، ليعاد افتتاح عقد عادي جديد في اكتوبر التالي، لكن هناك دائما امكانية لدعوة النواب الى عقد استثنائي، الا ان هذا الاجراء الدستوري يتطلب توقيع رئيس الجمهورية، لكن مرقص يعود ليؤكد ان انتهاء العقد الحالي لا يقدم ولا يؤخر باعتبار ان الملح هو فقط الدعوة لانتخاب رئيس، مشيرا ردا على سؤال الى انه مع انتهاء العقد العادي يصبح متعذرا على رئيس المجلس ان يدعو الى التشريع بسبب ان المجلس اصبح خارج دورة الانعقاد»، مستدركا ردا على سؤال ايضا بأن «انتهاء العقد الحالي لا يعني تجميد الاستحقاق الرئاسي الى حين افتتاح عقد عادي جديد، لأن المجلس النيابي هو بموجب المادة 74 من الدستور في حالة انعقاد دائم وحكمي وفوري ودونما تقطع الى حين انتخاب رئيس للجمهورية».

ولفت مرقص الى ان دعوة العماد عون لانتخاب رئيس من الشعب، هي من حيث المضمون دعوة حميدة لأنها تكرس سيادة الشعب، وهي أقرب الى صحة التمثيل الديموقراطي، انما من حيث امكانية التنفيذ، فهي دعوة متعذرة في هذه اللحظة الدستورية لسببين رئيسيين وهما: الأول، ان مبادرة كهذه تحتاج الى نقاش واسع وكبير وهو ما لا امكانية لتحقيقه او لإنجاحه في ظل الشغور الرئاسي وتنامي الحاجة الى انتخاب رئيس حكما وفورا، كما تنص عليه المادة 74 من الدستور، والسبب الثاني، هو ان انتخاب الرئيس مباشرة من الشعب، سيطرح امكانية اعادة النظر بجوهر النظام الدستوري في لبنان، وما إذا كان سيبقى نظاما برلمانيا أو يتحول الى نظام رئاسي أو شبه رئاسي، وهذا قد يفتح شهية الطوائف الاخرى وبعض القوى السياسية على مطالب وتعديلات تتناسب ومصالحها، فضلا عن ان تعديل الدساتير وتغيير الانظمة ولو من باب التطوير، يأتي تكريسا لتوازن قوى معينة او لنفوذ حصلت عليه مجموعة سياسية معينة ريثما يظهر انه قائم في لبنان اليوم. فاتفاق الطائف على سبيل المثال، جاء لينتقص من صلاحيات رئيس الجمهورية بسبب اختلال التوازن لدى قوى معينة آنذاك، وهذه التوازنات لم تصطلح اليوم كي يعاد النظر في الصلاحيات وفي جوهر انتخاب الرئيس.

وردا على سؤال، ختم مرقص مؤكدا ان مبادرة العماد عون تتطلب تعديلا دستوريا، فضلا عن ضرورة وجود رئيس للجمهورية كون تعديل الدستور يمر إلزاما به، وهذا سبب إضافي يجعل من هذا الطرح الديموقراطي أكثر صعوبة في اللحظة الراهنة.

بول مرقص